

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

**CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE, SOCIAL ET
ENVIRONNEMENTAL**



كلمة السيد رئيس المجلس البروفيسور رضا تير

بمناسبة اليوم الدراسي حول :

"ندرة المياه في الجزائر"

الثلاثاء 08 جوان 2021

المدرسة العليا للفندقة والإطعام بالجزائر
(عين البنيان - الجزائر العاصمة)

السيدات والسادة ممثلو الدوائر الوزارية

السيدات والسادة الخبراء الحاضرين معنا

السيدات والسادة ممثلو المجتمع المدني

السيدات والسادة أعضاء أسرة الاعلام

الأساتذة الكرام وطلبتنا الأعزاء

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يسعدني في البداية أن أرحب بالجميع وأشكركم على تلبيتكم لدعوتنا ومشاركتنا في هذا اليوم الدراسي السادس الذي يدخل في إطار سلسلة اللقاءات التي شرع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تنظيمها خلال هذه السنة، والتي فضلنا أن تكون على شكل ندوات يسعى المجلس لإرسائها من أجل التطرق إلى بعض الظواهر السلوكية الموجودة في مجتمعنا والتي لها انعكاس كبير على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى البيئي في بلانا.

ومما لاشك فيه أن التطرق للأسباب الحقيقية المفسرة لهذه السلوكيات، يعد الخطوة الاولى التي يجب القيام بها من أجل صياغة حلول ناجعة وفعالة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والنفسية والثقافية التي بات يتميز بها مجتمعنا. كما أن صناعة القرار العمومي في مختلف مجالات الحياة وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالانشغالات اليومية للمواطن، يجب ألا تغفل هذه الأبعاد، حتى تكون قرارات ذات جدوى في الحد من الظواهر التي لها تأثيرا عكسيا على الجانب الاقتصادي للفرد وللدولة على حد سواء.

السيدات والسادة الحضور،

لقد جاء تخصيص هذا اليوم لدراسة موضوع ندرة الموارد المائية في الجزائر، لما لهذا الموضوع من علاقة قوية ومباشرة بالأمن القومي، وهو ما يجعلنا جميعا مسؤولين كل على حسب موقعه، ومطالبين أيضا بالقيام الدور اللازم من أجل المحافظة على هذا المورد الحيوي.

ويأتي هذا اليوم كذلك، في سياق التوجيهات والقرارات التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية خلال لقاء مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 03 من شهر ماي الفارط، أين أصدر السيد رئيس الجمهورية، أوامر لتعزيز هذا المورد الحيوي ببلادنا، من خلال إنشاء محطات جديدة للتحلية، مع مراعاة سرعة الإنجاز، والاختيار الاستراتيجي لمواقعها، بالإضافة الى تفعيل كل خطوط المحطات الموجودة، وهذا لتدعيم احتياطي المياه.

كما تضمنت قرارات السيد رئيس الجمهورية جانب التسيير من أجل ترشيد استغلال تلك المحطات عبر إنشاء وكالة وطنية تختص بالإشراف على تسيير محطات تحلية مياه البحر ببلادنا، وهذا كله

من أجل الحد من الاستغلال المفرط والعشوائي للمياه الجوفية، لاسيما تلك الموجودة بالمناطق السهلية، كما هو الحال بالنسبة لسهل متيجة مثلا، والتي يجب تخصيص مياهها حصريا للري الفلاحي لا غير.

السيدات والسادة الحضور،

في مقابل هذا المجهود الذي تبذله الدولة من أجل تدعيم مواردنا المائية والمحافظة عليها، لا يجب أن نغفل الجانب السلوكي المرتبط بموضوع الاستهلاك اليومي للمياه ببلادنا، وذلك لما له من أهمية قصوى وتأثير كبير على الجانب الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في بلادنا.

كما أن موضوع ترشيد الاستهلاك، في ظل شح الموارد المائية خاصة في ظل التقلبات المناخية التي يعرفها العالم بصفة عامة وبلادنا بصفة خاصة، يعد من أولوية الأولويات الوطنية لما له من ارتباط قوي بالحياة اليومية للمواطن، يحتم علينا جميعا جعله في صلب اهتمامنا كمؤسسات وأفراد وباحثين ومجتمع مدني، من أجل عقلة الاستهلاك من جهة، وكذا توفير التكاليف المائية الذي تخصصها الدولة سنويا لدعم هذا المورد الحيوي من جهة أخرى.

كما أن موضوع ترشيد استهلاك المياه، لا ينبغي أن يكون قضية الدولة وحدها، بل يستوجب أيضا إشراك المجتمع بكل مكوناته من أجل المساهمة في صياغة حلول فعالة، تأخذ بعين الاعتبار معالجة السلوكيات الخاطئة المتفشية في المجتمع، والتي ساهمت وبشكل حاد في تزايد ظاهرة التبذير للمياه ببلادنا.

السيدات والسادة الحضور،

يجب أن نشير بهذه المناسبة، إلى أن حجم الدعم الذي تخصصه الدولة سنويا لغرض توفير الكميات الضرورية للمياه المخصصة للمواطن أو تلك المخصصة لقطاعات أخرى وفي مقدمتها قطاع الفلاحة، يتجاوز في الكثير من الأحيان الـ 60 بالمائة و 70 بالمائة من السعر الحقيقي لتكلفة المياه، وهو الرقم الذي يجعلنا نقول أن التبذير بات يكلف خزينة الدولة سنويا أعباء جد ثقيلة، فلا المواطن يستفيد، ولا مجهودات الدولة جراء التبذير الذي يترتب عن تزايد الاستهلاك غير المبرر لهذا المورد الحيوي أثمرت.

السيدات والسادة الحضور،

سيكون هذا اليوم الدراسي فرصة لجميع الحاضرين من خبراء وممثلي مختلف القطاعات وفعاليات المجتمع المدني ورجال الاعلام وباحثين، من أجل تسليط الضوء على كل ما يرتبط بموضوع ندرة الموارد المائية في الجزائر، من أجل البحث عن الحلول والسبل الكفيلة بالمحافظة على هذا المورد الحيوي، وخاصة في ما يتعلق بالجانب السلوكي منه، بما يسمح لنا بالخروج بأفكار وتوصيات تفيد في ترشيد الاستهلاك، الذي تعمل الدولة الجزائرية على تحقيقه، وبما يعزز الأمن القومي والاستقرار الاجتماعي، ويعود أيضا بالفائدة على المواطن والدولة على حد سواء، ويخفف حتما من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها ظاهرة التبذير للموارد المائية في بلادنا.

كما أستغل هذه المناسبة لأؤكد لكم بأنني سأحرص شخصيا على تـثـمـين المقترحات والتوصيات التي ستنبثق عن لقاءكم هذا، ورفعها إلى السلطات العليا للبلاد بهدف ضمان المشاركة الفعلية والفعالة للمختصين والخبراء وكذا فعاليات المجتمع المدني في صناعة القرار، المتعلق بترشيد الاستهلاك العمومي للمياه في ظل مخاطر الندرة والشح، الذي انجر عن التغيرات المناخية التي يعيشها العالم اليوم وخاصة بالمناطق الجافة والشبه جافة التي تعتبر بلادنا جزء منها.

أيها الحضور الكريم،

لا يسعني في الأخير، إلا أن أجدد شكري للجميع مرة أخرى، الحاضرين معنا، وأعلن عن الافتتاح الرسمي لفعاليات هذا اليوم الدراسي المخصص للبحث عن أفضل السبل لترشيد وعقلنة استهلاك المياه في بلادنا.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله